العرب
الجمعة 2021/09/03
السنة 44 العدد 12168

إيران تحصي خسائر بيع نفطها بفعل الحظر الأميركي

طهران تطمح إلى جني 12 مليار دولار بنهاية مارس 2022

بدأت إيران في إحصاء التكاليف الاقتصادية الباهظة المترتبة عن الحظر الأميركي الذي شل تجارتها النفطية رغم أنها تتفاخر بأنها تمكنت من الالتفاف على قيود الولايات المتحدة، وسط شكوك محللين ومؤسسات مالية دولية في قدرة طهران على تحقيق إيرادات من بيع النفط، التي تحلم بجنيها خلال الفترة المقبلة.

لا مشترين للنفط الإيراني

طهران – استيقظت إيران على الثمن الباهظ للعقوبات الأميركية والتي زادت من تداعياته الأزمة الصحية التي أدت إلى تسجيل خسائر كبيرة بسبب عدم وصول نفطها إلى الأسواق العالمية، في الوقت الذي يتزايد فيه الغموض حول إمكانية عودة البلد سريعا إلى ضخ الخام.

وأقر مسؤولون إيرانيون بحجم الأضرار التي تكبدها الاقتصاد الإيراني، إذ لم تعد هناك حيلة لإخفاء الخراب الاقتصادي نظرا لعدم وجود السيولة الكافية لتسيير شؤون الدولة مما ينذر بتفجر الوضع الاجتماعي مرة أخرى في بلد يضم أكثر من 80 مليون نسمة.

ونسبت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا إلى جواد أوجي وزير النفط الإيراني الجديد في حكومة الرئيس المتشدد إبراهيم رئيسي قوله إن "الحظر الأميركي أدى إلى فقدان إيران حوالي 100 مليار دولار من العوائد النفطية بسبب حرمانها من إنتاج 1.8 مليار برميل من النفط من أبريل 2018 وحتى اليوم".

جواد أوجي

الحظر الأميركي أفقدنا 100 مليار دولار عوائد نفطية

وهوت صادرات النفط، المصدر الرئيسي للإيرادات لإيران، في ظل العقوبات الأميركية التي أعيد فرضها قبل ثلاث سنوات بعد أن تخلت واشنطن عن الاتفاق النووي لعام 2015 الذي وقعته طهران مع ست قوى عالمية.

وفي مايو 2018 انسحبت الولايات المتحدة حينما كان دونالد ترامب رئيسا من الاتفاق النووي، وأعادت فرض عقوبات عليها اعتبارا من أغسطس لنفس العام، وهددت الشركات والدول بعدم التعامل مع طهران.

وأضاف أوجي أن فرض إجراءات الحظر من قبل الولايات المتحدة، على اثنين من الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك، في إشارة إلى بلاده وفنزويلا، "يتعارض مع المبادئ والقوانين الدولية".

ولا تكشف طهران عن بيانات صادراتها من الخام، لكن تقديرات تستند إلى مصادر بقطاع الشحن البحري ومصادر أخرى تشير إلى هبوطها من حوالي 2.8 مليون برميل يوميا في 2018 لمستويات تصل إلى 200 ألف برميل يوميا. وأشار مسح أجرته رويترز إلى أن الصادرات بلغت 600 ألف برميل يوميا في يونيو الماضي.

وقبل العقوبات كانت إيران تنتج حوالي 3.85 ملايين برميل يوميا تراجعت بعد فرضها إلى متوسط 1.9 مليون برميل يوميا، ولكنه صعد هذا العام إلى متوسط 2.3 مليون برميل.

واعتبر الوزير الإيراني أن أوبك+ ورغم كل المصاعب خلال السنتين الماضيتين بسبب جائحة كورونا، تمكنت من التمسك بمبادئها وأهدافها، وواصلت حركتها المشتركة في مواجهة تحديات أسواق النفط العالمية.

والشهر الماضي طالب الرئيس الأميركي جو بايدن بزيادة إنتاج النفط من جانب تحالف أوبك+، لخفض أسعار الوقود المباع في الأسواق الأميركية، وهو ما تحقق بالفعل خلال اجتماع التحالف في وقت سابق هذا الأسبوع.

ويشكك محللون ومؤسسات مالية دولية في قدرة إيران على تحقيق العوائد النفطية، التي تحلم بجنيها خلال الفترة المقبلة في خضم العقوبات الأميركية المشددة عليها، ووسط تأكيد المؤشرات على انحسار هامش تحركاتها لتسويق الخام.

واعتبر محللو وكالة بلومبرغ للأنباء أن تلاشي إمكانية عودة النفط الإيراني للأسواق قبل نهاية العام يزيل إحدى العقبات التي كان من شأنها أن تحول دون ارتفاع أسعار النفط في الأشهر المقبلة.

وكان وزير الخارجية الإيراني أمير عبداللهيان قد ألمح إلى أن الحكومة الجديدة تحتاج من شهرين إلى ثلاثة أشهر لوضع خطتها التفاوضية، قبل العودة إلى المحادثات مع القوى العالمية.

ويعني هذا بقاء العقوبات الأميركية، وأن التجار لن يحصلوا على المزيد من النفط الإيراني قريبا. وكان من شأن التوصل إلى اتفاق سريع قيام إيران على الفور بإطلاق مخزونها من النفط الخام واستعادة مستوياتها الإنتاجية.

وكان أوجي قد أشار الأربعاء الماضي إلى أن بلاده مصممة على زيادة صادراتها النفطية على الرغم من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على مبيعات طهران من الخام، مضيفا أن استخدام العقوبات النفطية "كأداة سياسية" سيلحق ضررا بالسوق.

ويجمع محللو أسواق الطاقة على أن هامش مناورة إيران للإفلات "مؤقتا" من العقوبات الأميركية عبر زيادة بيع نفطها في الأسواق العالمية، بات محدودا للغاية أكثر من أي وقت مضى.

وتكافح طهران من أجل جني عوائد مالية لترقيع موازنتها المختلة عبر صادرات الخام المتراجعة رغم أن السلطات تتوقع أن تبلغ صادرات النفط للعام المالي الجاري الذي بدأ في الأول من أبريل الماضي نحو 12 مليار دولار، وهو ما اعتبره كثيرون أمرا صعبا.

600
ألف برميل يوميا صادرات إيران حاليا بعدما كانت عند 3.85 ملايين برميل يوميا قبل العقوبات

ويترنح اقتصاد البلاد على حافة الانهيار في ظل انهيار العملة المحلية بعد أن بلغ سعر صرف الدولار نحو 240 ألف ريال وفقدان السلع الأساسية من الأسواق، في ظل إقرار الحكومة الضمني بفشل مؤسسات الدولة في القيام بدورها.

كما تتوسل السلطات بشركات القطاع الخاص وتعرض عليها النفط لإيجاد سبل لتهريبه، كما عرضت عليها إدارة الشركات الحكومية المترهلة لإنقاذها من الإفلاس.

ويجمع محللون على أن الوضع الاقتصادي في إيران وصل إلى طريق مسدود ولم يعد معه بالإمكان تدارك الأزمة في ظل تفاقم معاناة المواطنين واستفحال الفساد وسيطرة السلطة الدينية على ثروات البلاد وتسخيرها للأجندات السياسية الخارجية وحرمان الشعب منها طيلة أربعة عقود.

شراكة بين السعودية والعراق في مجال النقل البحري

الرياض – اكتسبت العلاقات الاقتصادية بين السعودية والعراق زخما كبيرا الخميس بتوقيع البلدين على اتفاقية لتعزيز التعاون في مجال النقل البحري، في ظل تأكيد البلدين على عزمهما على تذليل كافة العقبات أمام حركة التبادل التجاري بينهما.

وأبرم وزير النقل والخدمات اللوجستية السعودي صالح الجاسر مع نظيره العراقي ناصر الشبلي الاتفاقية، التي تأتي ضمن سلسلة من الأعمال التي يقوم بها المجلس التنسيقي السعودي – العراقي لتعزيز العلاقات بين الطرفين على المستوى الاستراتيجي وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات.

وتهدف الاتفاقية إلى زيادة حركة مرور السفن التجارية ودعم التبادل التجاري وتسهيل إجراءات الوصول إلى الموانئ في كلا البلدين.

ومن بين أهم بنود الاتفاقية دعم قطاع النقل البحري وتنمية وتطوير الملاحة البحرية التجارية والسعي إلى رفع حركة مرور السفن التجارية لنقل الركاب والبضائع وتشجيع التبادل التجاري وتسهيل إجراءات الوصول إلى موانئ كلا البلدين بسفنهما.

وفضلا عن ذلك تعزيز تبادل الخبرات والتقنيات بين الشركات والمؤسسات والمعاهد البحرية وتقديم التسهيلات لشركات النقل البحري وسفنها والاعتراف المتبادل بوثائق السفن والبحارة التابعة لكلا البلدين، وتنسيق مواقف البلدين في المؤتمرات البحرية الدولية.

وتتضمن الشراكة أيضا معاملة السفن الخاصة بالبلدين في ما يتعلق بالوصول إلى موانئهما ومكوثها ومغادرتها، وكذلك حالات الطوارئ والحوادث البحرية في المياه الإقليمية.

وبالنسبة لتعزيز التبادل التجاري البري اتفق الجانبان على زيادة حجمهما عبر منفذ جديدة عرعر، من خلال تسهيل الإجراءات، وتسريع النشاط في المنفذ، بحيث لا تزيد عملية المناولة عن 4 ساعات للحاوية الواحدة، على أن يتم رفع تقارير دورية بذلك للقياس والتحسين.

وفي ما يتعلق بالنقل الجوي، اتفق الجانبان على تفعيل اتفاقية النقل الجوي لدخولها حيز النفاذ ومناقشة استمرار التعاون الفني بين البلدين، وتحديدا في مجالات النقل الجوي والسلامة الجوية وأمن الطيران والمطارات.

وتشير التقديرات إلى أن معدل التبادل التجاري بين البلدين يتجاوز سنويا 170 مليون دولار قبل 2017 إذ يحظى قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر منها بنسبة تصل إلى 57 في المئة، بينما يمثل القطاع الصناعي 38 في المئة أما القطاع الزراعي فيحظى بما نسبته 5 في المئة.

لكن بغداد تطمح إلى جني منافع اقتصادية من توثيق العلاقات مع الرياض وخاصة رفع مستوى المبادلات التجارية إلى أكثر من مليار دولار سنويا، بينما تأمل السعودية في علاقات أقوى مع بغداد تساهم في تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة.

وكان العراق والسعودية قد شكلا اللجنة الخاصة بين البلدين يوليو 2020، بهدف بحث الملفات الاقتصادية والاستثمارية، في خطوة أخرى تثبت أن البلدين يتجهان إلى رسم معالم أكثر واقعية في تعزيز الشراكات مستقبلا.

وتستثمر عدة شركات سعودية في العراق، حيث تشير التقديرات إلى أن حجم استثماراتها يفوق المليارَي ريال (530 مليون دولار)، وتطمح الرياض إلى ضخ استثمارات إضافية من المتوقع أن تصل إلى قرابة 2.7 مليار دولار تقريبا في قطاعات مختلفة.

وسيسهم تفعيل مشروع الربط الكهربائي بين البلدين، في دعم قدرات العراق على تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية، وإنهاء معاناة العراقيين من الانقطاعات المتكررة، خاصة بعد أن ظلت إيران تتحكم في هذا القطاع عبر خفض وارادات الوقود المخصص لتشغيل المحطات وفق حساباتها.

خطوة أخرى نحو التكامل

الجفاف ومشكلات سلسلة الإمداد يؤجلان تراجع أسعار الغذاء عالميا

روما – رجحت تحليلات الخبراء وتقارير المنظمات الدولية أن تكبل مشكلات سلسلة الإمدادات العالمية والجفاف الذي يضرب مناطق كثيرة على سطح الكوكب بفعل التغيّرات المناخية محاولات الحكومات للحد سريعا من أسعار الغذاء في الأسواق بعد تتالي القفزات غير المسبوقة خلال الأشهر الأخيرة.

وينبع هذا القلق رغم تأكيد البعض أن ثمة مجموعة من العوامل الأخرى وراء هذه التقلبات الشديدة التي يشهدها سوق السلع الأساسية في الوقت الراهن إلى جانب تأثيرات الأزمة الصحية العالمية، منها العرض والطلب وتغير أسعار العملات والسياسات النقدية للحكومات وأيضا المواقف الجيوسياسية.

استيراد التضخم

وذكرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) في تقريرها الشهري الصادر الخميس أن أسعار الغذاء العالمية قفزت في أغسطس الماضي بعد شهرين من الانخفاض، مدفوعة بزيادات قوية للسكر والزيوت النباتية وبعض الحبوب وخاصة القمح المادة الأساسية في صناعة الخبز.

وبلغ متوسط مؤشر فاو لأسعار الغذاء، الذي يتتبع الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية الأولية المتداولة عالميا، 127.4 نقطة الشهر الماضي مقارنة مع 123.5 نقطة في يوليو. وعلى أساس سنوي ارتفعت الأسعار بنسبة 32.9 في المئة في أغسطس.

وبينما ارتفعت أسعار الحبوب خلال الشهر الماضي بنسبة 31.1 في المئة على أساس سنوي زادت أسعار الزيوت النباتية بنسبة 6.7 في المئة، وارتفع سعر السكر بنسبة 9.6 في المئة مسجلا زيادة للشهر الخامس على التوالي.

وأعطى خبراء منظمة فاو التي مقرها روما نظرة متشائمة حينما قالوا إن محاصيل الحبوب العالمية ستبلغ تقريبا 2.788 مليار طن في 2021، انخفاضا من تقديرها السابق البالغ 2.817 مليار طن، لكنها ما زالت مرتفعة عن مستويات 2020.

وتقول فاو إن انخفاض تقديرها لإنتاج الحبوب العالمي خلال هذا العام ناجم عن استمرار أوضاع الجفاف في العديد من الدول المنتجة الرئيسية.

وبين الحبوب الرئيسية شهدت توقعات إنتاج القمح أكبر مراجعة بالخفض، لينزل بـ15.2 مليون طن منذ يوليو إلى 769.5 مليون طن، لأسباب على رأسها الظروف المناخية السيئة في الولايات المتحدة وكندا وكازاخستان وروسيا.

وتتفق بيانات منظمات أممية ودولية تُعنى بمجال توفير الغذاء ومحاربة الفقر والجوع في العالم على أن أسعار السلع الغذائية ظلت ترتفع بشكل مطرد منذ يونيو 2020، تاركة الحكومات تغرق في مأزق كبير، خاصة بعد تضرر الدول من قيود الإغلاق التي فرضتها بهدف تطويق الأزمة الصحية.

لكن هذه المشكلة ليست وحدها التي تُبقي الأسعار مرتفعة، إذ يبدو أن أزمة سلسلة الإمدادات التي كان يفترض أن تكون مؤقتة ستمتد حتى العام المقبل، بعد أن عرقل تفشي المتحورة "دلتا" عمليات الشحن، ما بات يهدّد بالتسبب في المزيد من الصدمات للاقتصاد العالمي.

ونسبت وكالة بلومبرغ للأنباء الاقتصادية إلى هسييه هوي تشوان الرئيس التنفيذي لشركة إيفيرغرين المتخصصة في الشحن البحري قوله إن "اكتظاظ الموانئ ونقص سعة حاويات الشحن قد يستمران إلى الربع الأخير من هذا العام، وربما حتى منتصف عام 2022".

شوا هاك بن

ارتفاع تكاليف الشحن يسهم في تفاقم تضخم أسعار السلع

وأضاف "في حال تعذر احتواء الوباء بشكل فعّال، فإن اكتظاظ الموانئ قد يصبح هو الوضع الجديد المعتاد".

وأدت الخسائر داخل الأسواق المحلية في العديد من البلدان إلى تراجع ما لدى السكان المحليين من مبالغ نقدية لشراء الغذاء، في الوقت الذي سبّب فيه تعطل الإمدادات جراء القيود المفروضة على التنقل نقصا كبيرا في السلع والبضائع، ما انجر عنه لهيب في مستوى الأسعار على المستوى المحلي.

ومن هذا المنطلق يرى خبراء أن هذه الوضعية قد تزيد من تكاليف الشحن البحري عبر الموانئ العالمية وبالتالي ستبقى الأسعار، وخاصة أسعار المواد الغذائية، مرتفعة لبعض الوقت.

وحذّر شوا هاك بن، كبير الخبراء الاقتصاديين في شركة البحوث التابعة لمايبانك كيم إنغ، من أن ارتفاع أسعار الشحن قد يسهم في تفاقم التضخم.

وتصاعدت هواجس منظمة التجارة العالمية من عدم قدرة الحكومات على السيطرة على انفلات أسعار السلع، والتي "يمكن أن ترتفع بوتيرة أسرع" إثر المؤشرات التي رصدها مقياسها الشهر الماضي.

وبحسب مؤشر أسعار الغذاء، الذي يصدره البنك الدولي بشكل دوري، ارتفعت أسعار الغذاء على مستوى العالم بنسبة 14 في المئة بنهاية العام الماضي.

وقال خبراء المؤسسة المالية في تقرير نشرته على منصتها الالكترونية في مارس الماضي "من المؤكد أن تترتب على تراجع إمكانية الحصول على الأغذية آثار سلبية على الصحة والتنمية لسنوات قادمة".